



الملتقى الوطني الليبي ملتقى بلدية سواني بن آدم

البيان الختامي

05 يوليو 2018م

في إطار سياسة تبنتها الأمم المتحدة بشأن حل المشكل السياسي الليبي بحلول تتبلور عن الليبيين أنفسهم ، تم تكليف مركز الحوار الإنساني لإجراء سلسلة من الملتقيات الوطنية بالمدن الليبية وصولاً إلى توصيات تنبع من المواطن الليبي تعبر عن ما يعانيه من مشاكل سياسية ، اقتصادية ، وأمنية .

ويأتي الملتقى الوطني الليبي ، سواني بن آدم بدلالاته التاريخية لهذه المدينة العريقة والتي كان لها دور تاريخي وهام في الصلح وحل المشاكل التي حلت بهذا البلد ، تم عقد هذا الملتقى الخميس 21 شوال 1439هـ الموافق 2018//07/05م ، والذي تميز بحضور عدد كبير من سكان هذه البلدية والبلديات المجاورة لها ، و بناءً علي ما عرض من البعثة الأممية و مركز الحوار الإنساني من محاور الملتقى ، تم التوصل إلى صياغة الآراء والتوصيات الآتية :-

أولاً: أولويات الحكومة

- اختيار حكومة قوية و نزيهة ذات كفاءة و قدرة على مواجهة التحديات التي تواجهها البلاد.
- العمل على إيجاد حل للمشكلة الأمنية على كامل التراب الليبي. و إعادة بناء المؤسسات الأمنية الوطنية .
- إيجاد حلول سريعة و ناجحة لمشكلة نقص السيولة في المصارف و تلبية احتياجات المواطنين من الخدمات و السلع و المستلزمات الأساسية.
- مراجعة عاجلة للسياسات الاقتصادية و المالية و النقدية للدولة و منع تغول السوق و تفعيل المؤسسات التي يمكنها من العمل علي خلق توازن في السوق و الأخذ في الاعتبار المستوي المعيشي للمواطن الليبي.
- معالجة أوضاع النازحين و المهجرين بالداخل و الخارج ، و العمل على تسهيل عودتهم لمناطقهم ، و استرجاع حقوقهم و ممتلكاتهم ، و سرعة البث في موضوع المفقودين أثناء الأحداث.
- دعم المصالحة الوطنية و العدالة الانتقالية و طي صفحة الماضي.

- العمل على جبر الضرر و استكمال تقييم الأضرار المادية في جميع مناطق ليبيا التي نجمت عن أحداث السنوات الماضية ، و الشروع في تعويض أصحابها مع مراعاة الظروف الاقتصادية للبلاد.
- تفعيل المؤسسات القضائية و تعزيز نظم العدالة الجنائية ، وإطلاق سراح السجناء السياسيين و المحتجزين و البث في موضوع المفقودين وتسليم جثامين (رفات) الموتى إلى عائلاتهم و أهلهم و قبائلهم.
- الإسراع بمحاكمة و تنفيذ الأحكام القضائية على كل من تم إدانته في قضايا قتل أو سرقة للمال العام أو الخاص ، أو إهدار و ضياع و سرقة أموال الدولة و ممتلكاتها.
- محاسبة الحكومات السابقة على الفساد الإداري و المالي وتسريع عملية مقاضاة الفاسدين، و ترسيخ مبدأ الشفافية لدى الحكومة و مؤسسات الدولة.
- معالجة ظاهرة انتشار السلاح و خاصة المتوسط و الثقيل منها ، و العمل على حصره و جمعه و أن يكون مقتصرأً فقط على المؤسسات العسكرية و الأمنية ، كما يجب العمل على استصدار قانون و ضوابط تنظم الحصول على تراخيص لإملاك السلاح الخفيف كخطوة أولية لمعالجة هذه الظاهرة و الحد من انتشارها.
- حث و توجيه الفضاءات الإعلامية المختلفة على تبني سياسة إعلامية هادفة ، لنبذ الفتنة و الاقتتال بين أبناء الوطن الواحد ، و التحريض على المصالحة الوطنية العادلة بما يلزم شمل الليبيين.
- توحيد جميع المؤسسات السيادية في الدولة و المتمثلة في الحكومة ، مصرف ليبيا المركزي ، المؤسسة العسكرية ، الأمنية والمؤسسة الوطنية للنفط .
- حل كافة المجموعات و التشكيلات المسلحة ، و توفير فرص عمل لأفرادها.
- توحيد المؤسسة العسكرية ، على أن تكون مهمتها حماية الحدود و المنافذ ، و تكون ضامنة للسيادة الليبية .
- إحالة مشروع الدستور للاستفتاء عليه ، و ذلك لضمان وجود نص قانوني و دستوري ينظم عمل الدولة.

- إجراء انتخابات برلمانية و رئاسية عادلة تحت إشراف مجلس القضاء الأعلى و بمراقبة دولية و أممية.
- تعريف مصطلح الإرهاب ، و العمل على محاربته بجميع أشكاله و أنواعه و إصدار قانون غسل الأموال و مكافحة الجريمة المنظمة.
- المحافظة على استثمارات و مشاريع الشعب الليبي بالداخل و الخارج ، و حصر و حماية الأرصدة و الأموال الليبية بالخارج ، و الحفاظ عليها كمخزون استراتيجي للبلاد.
- تأمين المنشآت و المشاريع الإستراتيجية مثل المطارات و الموانئ و المنافذ البرية و البحرية و مصادر المياه و حقول النفط و المؤسسات السيادية.
- وقف التدخلات السلبية الإقليمية و الدولية في الشأن الليبي بما يضمن تحقيق أهداف الدولة الليبية و المحافظة على وحدتها الوطنية.
- الإهتمام بدور الشباب بما يمكنهم من لعب دور هام و رئيسي في إدارة شؤون البلاد ، و تشجيعهم في الانخراط في مشاريع التنمية في القطاعين العام و الخاص.

ثانياً: الأمن و الدفاع

- توحيد المؤسسة العسكرية وإخضاعها للسلطة السياسية بما يحفظها عن كل التجاذبات السياسية ، على أن يكون ولاؤها للوطن والشعب الليبي .
- ضرورة تنفيذ مطالب الشعب الليبي المتمثلة في تفعيل المؤسستين الأمنيتين (الجيش والشرطة) ، ودعمهما بالإمكانيات الحديثة والمتطورة ، ورفع كفاءة أفرادهما في الداخل والخارج ، بما يحقق سياسة الدفاع والأمن .
- ضرورة تحقيق المشروع الوطني للدفاع من خلال المسائل ذات الطبيعة الدستورية والتشريعية والفنية العسكرية .
- تحقيق المبادئ الحاكمة للمؤسسة الدفاعية والأمنية في الدولة من خلال :-
 - 1 . احتكار السلاح ووظيفة الدولة ، من خلال المؤسسات الامنية وفي مقدمتها القوات المسلحة.
 - 2 . عدم تسييس القوات المسلحة وعدم عسكرة الدولة.

- 3 . وحدة وحياد القوات المسلحة على كافة التراب الليبي
- 4 . القوات المسلحة وطنية بالكامل ولا يجوز تجنيد أجنب تحت أي مبرر .
- 5 . خضوع ميزانية القوات المسلحة للرقابة .
- 6 . استقلالية القضاء العسكري بما يتوافق و المعايير و القوانين الدولية ذات العلاقة .

- العمل على حل التشكيلات العسكرية المسلحة وفق دراسة فنية محكمة وذلك لتحقيق العدالة الاجتماعية والمصالحة الوطنية وتحقيق السلم الاجتماعي .
- العمل على تحقيق المبادي والمهام التي يجب أن تشكل ركيزة للشرطة وبقية المؤسسات الأمنية الأخرى ، بما يضمن حماية الوطن والمواطن من كافة الجرائم .

ثالثاً: توزيع السلطات

- الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية .
- دعم وتطوير البلديات و مراجعة التشريعات و القوانين ذات العلاقة بالبلديات بما يمكنهم من تقديم خدمات ميسرة للمواطن بمعايير مناسبة .
- ضرورة اعتماد وتطبيق معايير الكفاءة والتخصص و الخبرة وحسن السيرة وغيرها من الشروط الموضوعية الأخرى لتولي الوظائف ، خاصة وظائف الإدارة العليا والوسطى .
- ضمان مشاركة المرأة في كل المجالات الوظيفية بما لا يتعارض وطبيعتها .
- الاهتمام بالشباب ودعمهم باعتبارهم الركيزة الأساسية والهامة في بناء المؤسسات ، والعمود الفقري لبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية .
- توزيع الموارد المالية وصرف الميزانيات طبقا لمعايير التعداد السكاني والموقع الجغرافي .
- دعم وتشجيع القطاع الخاص بصفة عامة ورجال الأعمال والمستثمرين بصفة خاصة ، بما يحقق التكامل و التوازن الاقتصادي بين القطاعين .

- العمل على ضرورة تحقيق التنمية البشرية ، وبناء القدرات في كل المجالات الضرورية والهامة ، وضمان إدخال المعلومات التقنية والرقمية في كل المؤسسات الليبية ، بما يواكب التغيرات العلمية الحديثة .

رابعاً: العملية الدستورية و المسار الانتخابي

- تحريض وحث مجلس النواب لاستصدار قانون الاستفتاء على الدستور ، وإعطائه الأولوية حسب ميثاق المصالحة الوطنية ، لإنهاء الجدل السياسي والقانوني في المراحل الإنتقالية.
- العمل على الإسراع في اعتماد واستصدار الدستور المنبثق عن اللجنة المشكلة لهذا الغرض ، وعرضه على الشعب للاستفتاء عليه واعتماده.
- اعتماد الهوية الوطنية طبقاً للرقم الوطني والجنسية الليبية .
- وضع الترتيبات اللازمة للانتخابات البرلمانية والرئاسية ، بما يضمن تحقيقها بكل نزاهة وشفافية ، وتحت إشراف ومراقبة منظمات دولية متخصصة .
- مطالبة بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ، بتكثيف دورها في تحقيق المصالحة الوطنية ، وحل النزاعات بين المناطق والمدن الليبية ، طبقاً للوسائل المتاحة للأمم المتحدة ومؤسساتها المختلفة.

إن التحديات التي تواجه ليبيا اليوم تتطلب وقفة جادة من كل الليبيين الوطنيين الشرفاء ، و خاصة الأكاديميين و المثقفين و النخب السياسية ، مع ضرورة نبذ الخلافات و طي صفحة الماضي و الإلتفات إلى مصلحة الوطن و المواطن ، و حمايته من الداخل و الخارج ، و التعايش سلمياً ، و البدء في بناء دولة مدنية تراعي احترام حقوق الإنسان و تضمن حياة كريمة لمواطنيها و مستقبل أبنائها.

وفي الختام ,عبر الحاضرون عن عظيم امتنانهم لهذا مشروع الملتقى الوطني الليبي الذي عقد بتاريخ الخميس 2018-07-05 بمدينة سواني بن ادم التاريخية ، كما عبر الحاضرون عن عدم الرضا بما حصل في الفترة الماضية من مبعوثي الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ، و يحمل الحاضرون السيد غسان سلامة المبعوث الأممي الحالي للدعم في ليبيا ضمان تنفيذ مخرجات و أهداف هذا الملتقى طبقا للآراء و التوصيات التي تبلورت عنه وغيره من الملتقيات الوطنية الأخرى، التي عقدت بالمدن الليبية ، على أن تكون مخرجات هذه الملتقيات منهاج عمل في حال تعثر المسارات الأخرى المقترحة من الأمم المتحدة ، مع إلزامها للجهات المحلية و الإقليمية و الدولية للعمل علي تنفيذ توصيات الشعب الليبي.

...حفظ الله ليبيا ...

صدر في مدينة سواني بن آدم
الخميس 21 شوال 1439هـ الموافق 2018//07/05م

المرفقات:
كشوفات الحضور

المرفقات